

نوازل المعاملات دورة النوازل الفقهية بجامع عثمان بن عفان

بحي الوادي 92 رجب 2341 هـ الجزء الأول من

عبدالله الغفيلي

صلاتي واتم تسلیما اما بعد حیاکم الله ایها الاخوة في الله في آآ هذا المجلس العلمية المبارك اسأل الله جل وعلا ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وان يبارك فيه وان يجعله حجة لنا لا حجة علينا - [00:00:00](#)

وكنت بالامس استعرضت ومعكم ما يتعلق بالقواعد في آآ المعاملات القواعد الاساسية في المعاملات وابتدأنا بقاعدة الاصل في البيوع اه وذكرت ان اه ان التحقيق ان الاصل في البيوع هو الحل وهو كما يقول شيخ الاسلام مذهب او كثير من اصول ما لك واحمد وطائفة من اصول - [00:00:18](#)

ابو حنيفة والشافعی وان هذا الاصل يفيدنا فيما يسمى بمنع الاببات فاذا كان الاصل الحل في المعاملات فعلى المانع ان يثبت خلاف ذلك ثم انتقلنا الى موانع او المؤثرات على هذا الاصل وهي موانع الصحة والحل في المعاملات وذكرت انها متعددة لكن من ابرزها اربعة - [00:00:46](#)

موانع المانع الاول هو مانع الظلم وهذا المانع تعود اليه كل الموانع وقد يزيد عليها هو في بعض الصور كما ذكرت ذلك بالامس ولذلك اختص الذكر والمانع الثاني كان هو الغرر - [00:01:09](#)

وذكرت ضوابط الغرر فليس كل غرر مؤثر في صحة المعاملات وانما لابد ان يكون كثيرا وان يكون اصلا لا تابعا وان يكون مما لا واليه الحاضر ان يكون مما لا يشق التحرز منه وان يكون في المعاوضات - [00:01:27](#)

في عقود التبرعات ثم انتقلت بعد ذلك الى الربا وذكرت ان الربا هي قاعدة الربا لانه كثير كما ذكرت من التطبيقات المعاصرة هي في الحقيقة آآ اذا كانت تشوبها شائبة تحريم فهي لا تخلو من ان ترتبط باحد هذه المؤثرات المذكورة الربا وقلت - [00:01:44](#)
الربا اما ان يكون ربا ديون او ربا بيوع من ربا الديون اما ان ينشأ عن قرب وهي الزيادة ابتداء في القرظ اه او لاحقا او ان يكون من قبيل ربا يعني الناشئ عن المعارضات يعني ربا الديون اما ان يشع عن قرب - [00:02:04](#)

التبرع او ينشأ المعاشرة فيتأخر آآ احد طرف العقل في تسليم العوظ فيترتب عليه ذلك زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة وهذا الضابط الربا الديون كل ما كان زيادة على الدين بعد ثبوته - [00:02:24](#)

في الذمة يكون عندئذ ربا وطبقنا طبعا هذا على بعض عقود المراهنات ومنها الغرامات التي تنشأ اه على المقصفة المؤجلة ثم انت قلت بعد ذلك الى ربا البيوع وقلت ان ربا البيوع هو ما يكون في الاصناف الربوية - [00:02:41](#)

المذكورة الستة وهو نوعان اما ان يكون ربا فضل او يكون ربا نسا والربا الفضل هو الزيادة على احد الربويين المتفقين انسان واذا كان طبعا متفقين جنسا من باب اولى سيكونان متفقان سيكونان متفقين علة سيكونان متفقين علة - [00:03:00](#)

وانه الجنس يراد به انه نفس المسمى ذهب بذهب فضة بفضة والعلة هي التي لا جلها ثبت الحكم في الفرع وهو الوصف المؤثر المنضبط وذكرت ان العلة في الذهب والفضة هي الثمنية نظرا لانها هي التي يناسب الحق الحكم - [00:03:20](#)

بها فكل ما كان ثمنا مثل الاوراق النقدية الان خلافا لما يردده للاسف البعض من ان الربا لا يجري في الاوراق النقدية بناء على ان علة الذهب والفضة ليست هي الثمانية - [00:03:40](#)

بل يقال انه هذا الامر وهذا الذي اصلاح به الحكمة ويتسنم به او يعني يستقر بها المقصود الشرعي من تحريم لانه لو لم يحرم الربا في

ما كان ثمنا للأشياء ادى هذا الى ان تكون الاسنان محل للمعاوظات - 00:03:55
يعني صار الناس يشيلون الريال بالريالين فهذا يترب على ارتفاع مثل هذه اللاثمان مما يعني يؤدي اه الى مشقة بالغة تكون على الناس وغلاء الاسعار. ثم اشرت الى ان العلة في الاصناف الربوية - 00:04:13

المتبقيه المذكورة في الحديث وهي الاربعة مثل التمر والبر والشعير. والملح ان العلة الاقرب فيها ما جاء في رواية وهو اختيار شيخ الاسلام انها تطعم مع الكيل وآآ الوزن الطعام بالطعم مثلا بمثل ففي اشاره - 00:04:33

والى الطعام مع الاشارة الى ايضا المثلية التي تقوم بالوزن وبالكيل من هذه العلة هي من اضبط العلل وبناء عليها كل ما قد اتفق في العلة فانه اذا اتفق في الجنس والعلة فانه يجب فيه يجب آآ فيه التمايز كما يجب - 00:04:53

الحلول وما اتفق علة فقط واختلف جنسا مثل ذهب باوراق نقدية ذهب بفقطة تمر بقمح مثلا فانه عندئذ يجب فيه الحلول ولا يجب فيه التمايز لانه لا يعقل التمايز في مختلف آآ في حقيقته فلكل شيء - 00:05:13

قيمه وهذا اصلا هو الذي يعني يتم من خلاله البيع ويفيد من وراءه الناس اللي هو الاختلاف بين السلع ثم انت قلت الى ربح ما لم يضمن وذكرت ان ان المراد يعني بهذه القاعدة الثابتة - 00:05:32

اه والاجماع ايضا ان المراد بهذه القاعدة ان يكون الربح يدور مع الظرمان او ان يدور الربح مع الظرمان من اي ربح يخلو آآ مستحقه من ظمان فانه ربح غير شرعي لانه تختل به قاعدة العدل الشرعية تختل به قاعدة العدل الشرعية ولذلك نهى النبي - 00:05:54

صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن وآآ يعني ظربت على هذا امثلة منها آآ قلنا بيع ما لم يملك هذا كله من قبيل ربح ما لم يضمن بيع ما لم يقبظ - 00:06:17

هذا من ربح ما لم يضمن الربا بسائر انواعه هو ربح للمرابي من غير ضمان لان الضمان يكون على الطرف الآخر سترد معنا بعض التطبيقات ايضا اليوم لا مانع من ان نعيدها الى القواعد السابق آآ - 00:06:31

هذا ابرز ما يتعلق كان بتقريريا آآ درس الامس ثم اخذنا المراقبة اه المراقبة اهم شي اني يعني اه اتأكد من انها واطحة المعالم عنده هل هي الصورة الصورة واضحة المعالم - 00:06:51

لان بعض الاخوة شعرت بأنه هناك اشكال قليل في المراقبة. طيب لا بأس انا اعيد صورة المراقبة ايضا بسرعة قبل ان ندخل في الجهة المنتهية بالتمليك فكرة المراقبة ان يتقدم - 00:07:07

ان يتقدم الامر بالشراء اللي هو الراغب في الشراء الى البنك او الى جهة تمويلية تسمى المأمور بالشراء بطلب شراء سيارة او شراء سلعة على ان يشتريها منه بعد شرائه لها ويربحه فيها. ويربحه فيها. اه ذكرت - 00:07:20

يعني بين يديكم تعريف اكثر تفصيلا ودقة لكن هذه هذا تصوير وليس تعريف يتقدم مثلا نفترض محمد من الناس الى آآ بنك آآ من البنوك نفترض انه بنك مثلا البلاد ويطلب منهم آآ ان يشتروا له سيارة - 00:07:43

في نوع كذا ويعين يحدد مواصفات هذه السيارة. اه البنك يقوم بشراء هذه السيارة من الشركة المالكة لها ثم بعد شراء البنك لهذه السيارة يبيعها على الراغب في آآ في شرائها المتقدم - 00:08:03

للبنك بطلها محمد يبيعها عليه ويكون هذا البيع طبعا مقوسطا بسعر اعلى من سعر السيارة في السوق لان السعر حال العميل يستفيد من انه يحصل اللي هو الامر بالشراء محمد في مثال ان هذا يحصل على السلعة التي يريدها - 00:08:23

من غير ان يدفع ثمنها حالا لان الثمن الحالي كامل هذا ليس موجودا عنده. البنكي يفيد بأنه يأخذ زيادة على ثمن المثل نظرا لوجود اه تأجيل في العقد لان العقد مؤجل فسيكون سعره مؤجلا اكتر من ان لو كان معجلا - 00:08:46

هذه هي فكرة المراقبة. الاشكال دوما في المراقبات يتتركز في مرحلة المواجهة. يعني اذا تقدم امين او الامر بالشراء الى البنك او اي الى جهة تمويلية طالبا منه ان يشتري له سلعة عند طرف ثالث - 00:09:06

فانه في هذه المرحلة في هذه المرحلة يحصل وعد من هذا الراغب في السلعة من اه مقابل لمن سيشتريها له البنك او غيره يحصل فيها وعد بأنه اذا اشتريتها لاجلي فسأشتريها منك - 00:09:27

هذا الواقع قلنا ان كان ملزما فانه سينقلب الى عقد كما توصل مجمعكم امس الفقيهي سيتوصل سينقلب الى عقد فانه ستترتب عليه محاذير شرعية اولها انه سيكون من قبيل بيع ما لا يملك يعني ان البنك باع ما لا يملك على هذا الامر - 00:09:48
شراء لان السلعة ليست موجودة عنده سواء كانت سيارة او عقار او غير ذلك هي عند مالكها الاساس فلذلك يكون محظيا لاجل هذا كما انه يكون ايضا من قبيل بيع الكارب بالكاربة - 00:10:13

لان العميل لم يدفع للبنك شيئا الامر بالشراء والمأمور بالشراء وهو آآ البنك ايضا لم يحصل بعد ولم يقدمها فلا ثمن عندها ولا مثمن الثالثة الاساسي ان العقد الثاني وهو الذي يلزم البنك - 00:10:29

ومن كان في موضعه انه هو العقد عقد البيع اللي سيتم من خالله بيع السيارة لهذا العميل وان الاول ليس الا يعني لا تأخذوا شكل العقد نقول لو سلمنا لهذا فان العقد الذي يعتبره البنك عقد - 00:10:50

والشراء هذا في الحقيقة يخلو من شرط الرضا. لان شرط الرضا تم تجريده بناء على الوعد الملزم الاول وبالتالي يعني لا سلام يعني ان قلنا بان الاول هو مواعدة ملزمة وليس عقدا مع ان العبرة وهذى من القواعد اللي - 00:11:10

ذكرت امس المعاني لا بالالفاظ والمباني لو سلمنا بهذا ولم نلتفت الى مثل هذه القاعدة فنقول تعالوا طيب العقد الثاني الذي ليس للعميل اللي هو الامر بالشراء اللي هو المشتري في هذه الحالة ليس له اي ارادة ولا رضا - 00:11:28

معنى لو يعني كما يقال خير يعني ارتئي الا يشتري هذه السلعة فانه لا يملك عندئذ الا ان يمضي في الشراء او في اجراءات اخرى للوعد الملزم عندهم يتحمل التكاليف الناتجة من يعني - 00:11:49

انصرافه عن المضي في العقد المبرم بينهما والمسمي بالواحد هذا ابرز ما يتعلق بعقد المراقبة وذكرت بعض التطبيقات بالامس وبين يديكم الحقيقة تفصيات قد تكون احيانا يعني ربما زائدة وبعطفها في - 00:12:09

لا صفة فهي يعني ليست كتابة محرمة وانما المراد منها التوضيح التيسير والاعتذار منكم عن الاختصار. اليوم ننتقل الى باب الاجارة لانه اه تعتبر المراقبة هي تطبيق على باب البيع او على مقدمة كتاب البيع اه فالانتقال اليوم - 00:12:27

الى الاجارة والاجارة هي محل تطبيقات آآ كبيرة يعني يعتبر باب الاجارة وباب السلم من اكثر ابواب الفقهية ورودا في المعاملات المالية المعاصرة آآ والحقيقة انه يحسن قبل ان نشرع في باب الاجارة وهذا كان آآ يعني يفترض ان ان يكون بالامس لكن - 00:12:47

اني اه انسنت ذكره اللي هو الكلام على ما يتعلق بدراسة النوازل يعني المتعلقة بالمعاملات المالية تحديدا وهي لا ربما عن آآ يعني ما ذكره الشياخ من قبلي في آآ ضوابط وقواعد دراسة النوازل بشكل عام لكنى من باب التأكيد والربط - 00:13:12

في المعاملات المالية تحديدا آآ اؤكد على انه من المهم جدا ان يتم تصور المعاملة تصورا دقيقا يعني قبل ان تحكم انت على من المسائل اه من المهم جدا ان تتصورها ويحصل هذا التصور الدقيق اه يعني عدة وسائل - 00:13:33

من ابرز هذه الوسائل سؤال المختصين مثلا مختصين بمثل هذه المعاملات وهناك مختصين في ابواب ايضا دون ابواب ليس سؤال مختص عام بقدر ما هو ايضا ربما احيانا سؤال مختص يعني اه في هذا الباب دون غيره اذا امكن او يكون سؤالا - 00:13:53

آآ من له عناية ودرائية بابواب المعاملات بعموم ثانيا ايضا الرجوع الى المراجع المتخصصة ومن المراجع المتخصصة المهمة جدا في المعاملات المالية مجلة مجمع الفقه الاسلامي مجلة مجمع الفقه الاسلامي وهذه - 00:14:13

في المجلة اريد بها المجلة التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لان عندنا مجلتين المجلة الاولى المجلة المجمع الفقيهي الاسلامي اللي هو التابع لرابطة العالم الاسلامي ومقره مكة والثانية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ومقرها - 00:14:32

جدة وفي كل المجلتين والمجمعين خير كثير لكن تخصص اه مجمع الفقه الاسلامي اه التابع لمنظمة في جهة تخصصه بالمعاملات اوفق ولذلك كانت ابحاثه في المعاملات تعتبر حتى الان هي الابحاث يعني الاوسع - 00:14:52

والاكبر آآ نطاقا آآ في دراسة كثير جدا من مسائل المعاملات المالية ويتسم ايضا بوجود باحثين خباء في هذا المجمع على قدر كبير جدا من التميز والاختصاص المجلة هذى مطبوعة - 00:15:12

وتبعاً وصدر منها آآ يعني قرابة سبعة عشر او ثمانية عشر جزءاً عدداً كل عدد احياناً بعض الاعداد تصل يعني الى الى ثلاثة او اربعة او خمسة اجزاء اه عموماً هي موجودة ايضاً في اه موجودة ايضاً في في برنامج الكتروني لكنها لم يعني البرنامج هذا ليس مكتملاً -

00:15:29

موجودة ايضاً في الموسوعة الشاملة او الموسوعة الشاملة نعم الى العدد اظن الحادي عشر او العاشر آآ لكنها القصد انها مهمة جداً تفيدك في دراسة بعض المسائل او في الرجوع اليها عند الحاجة او عند التخصص اذا كان هذا بالنسبة لك وارداً -
00:15:53
ايضاً من المراجع المهمة الحقيقة المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة وهذى هيئة المحاسبة والمراجعة تتبع لبنوك اسلامية كونتها من ابرزها يعني بنك اللي هو التمويل الكويتي وايضاً بنك الراجحي وبنك فيصل والاسلامي وغيرها من البنوك اللي اجتمعت كونتها ومقرها في البحرين -
00:16:14

هي وعنيت بوضع معايير وموابط لجميع المعاملات المالية وان كانت لم تستكملي طبعاً سائر المعاملات لهم في ذلك سبيلاً السبيل الاول معاي حسبية لأن فيها خبراء محاسبين والثاني معايير شرعية آآ وفيها هيئات ومجالس شرعية متميزة والمعيار يمر بعدة مراحل حتى يصل الى صورة تعتبر دقيقة وجيدة -
00:16:41

اه جداً من ايضاً المراجع ذكرتها لك في اخر الورقين آآ يعني منها على سبيل المثال المعاملات المالية المعاصرة مثلاً للدكتور محمد عثمان شبير وهذا المرجع هو من اقدم المراجع في المعاملات المالية واذكر ان انه كان بالنسبة لنا في -
00:17:04
العالي اثناء الدراسة كان مرجعاً كانت هي المادة وهو يتسم بأنه مختصر واشتمل على كثير من العقود المهمة وان كان الحقيقة قد يعي الى حد ما بالنسبة للكتب التي خرجت اه بعده هناك ايضاً كتاب اه للدكتور عبد الوهاب ابو سليمان اه -
00:17:27
عقود كبرى ويعني قرن هذه العقود بالقرارات الصادرة من المجامع الفقهية فيها اسمه فقه المعاملات الحديثة وهو ايضاً كتاب جيد.
هناك عدة كتب للدكتور نزيه حماد وهو من المبرزين جداً في المعاملات المالية -
00:17:47

الدكتور كتبه على نوعين هناك كتاب تفصيلية فاخذ كتاب مثلاً في عقد القرض مختصر واخذ كتاب في عقد السلم كذلك واخذ عقد الوديعة واخذ كتاب في الظمان وكتب اخر يدرسهها من ناحية تفصيلية من كلام الفقهاء ثم اخرج ايضاً كتاب -
00:18:05
آخر في في يعني المعاملات المالية الحديثة من اشهرها كتاب اللي هو قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد وفقه المعاملات المالية في ثوبه الجديد وغيرها من الكتب الموجودة والابحاث الموجودة في مجمع الفقه الاسلامي -
00:18:25
هناك ايضاً كتاب اشتراك في عدد من الباحثين وهو بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة وهذا كان من ظمن الباحثين في ايضاً الدكتور محمد شبيه والدكتور محمد الاشقر والدكتور ايضاً سليمان الاشقر وهو في جزئين اثنين والكتاب الحقيقة جيد وايضاً في مجموعة جيدة من -
00:18:45

في كتاب في تقريراً اربعة اجزاء عنوان فقه النوازل الدكتوراه محمد حسن الجيزاني ارفقه ايضاً قرارات المجال الفقهية وهو يأتي حتى يعني بقرص الكتروني لاجل ان يكون هل في التناول وهناك كتاب اخر يعني متخصصة يعني مثلاً في ما درسناه بالامس في المراقبة او في حتى -
00:19:05

التقسيط لكونه مدخلاً للمراقبة ولغيرها آآ فيه آآ ايضاً كتاب كثيرة بيع التقسيط مثلاً للدكتور التركي ومن الابحاث اللي تعتبر يعني الاميز في بابها وهو تقييد حتى المراقبة آآ عندنا -
00:19:35

ايضاً بحاث متعددة قيمة جداً للدكتور سامي السويم. خرجت في كتاب اه قضايا اقتصادية معاصرة طبعت في الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد التمويل اه فيه عدة مسائل منها ما يتعلق ان كان يعني بحاث في المدaiنات الدكتور ايضاً مدaiنات متخصص جداً وهناك ايضاً -
00:19:54

آآ فيما نحن بصدده بيع المراقبة للدكتور محمد الاشقر ايضاً بحث يعتبر آآ جيد هناك ايضاً في الاجارة المنتهية بالتمليك اكثر اه من بحث في بحث الدكتور سلمان التخيل في ايضاً هو في المعهد العالي البحث جيد. وفي بحث مطبوع للدكتور الحافي. آآ ايضاً في -

00:20:23

الايغار المنتهية بالتمليك يعتبر جيد وفي ابحاث مجموعة ابحاث في مجلة مجمع الفقه الاسلامي وهناك ابحاث اعتنت مثلا بجوانب معينة مثل الاستثمارية في المصارف للدكتور يوسف الشبيلي ايضا هذا من اميز الكتب في بابه. في مثلا احكام التعامل في الاسواق المالية كل ما يتعلق باحكام التعاون - 00:20:51

الاسواق المالية الاسهم والسندا وخلافها للدكتور مبارك السليمان. هذا ايضا من اميز الابحاث في اه في بابه. وفي عقد التوريد كذلك ابحاث كثيرة منها بحث للدكتور عبد الوهاب ابو سليمان وهو موجود في كتابه فقه المعاملات الحديثة ومنها بحث للدكتور - 00:21:15

الشيخ عبد الله المطلق قديم ويعتبر ايضا من المراجع في هذا الباب وايضا سجلت رسالة بل نوقشت رسالة دكتوراة في كلية الشريعة في هذا الموضوع يعني هناك الحقيقة ايضا موقع - 00:21:35

الكترونية اعتنت المعاملات المالية بشكل آآ مميز ابرز هذه المواقع او من ابرز هذه المواقع آآ موقع الفقه الاسلامي وانا انصح الجميع بارتياد هذا الموقع لان الموقع امتاز في انه - 00:21:54

تخصص فيما يتعلق بالفقه ثم ايضا تخصص بشكل اكبر في حشد وحصد وجمع جميع المؤتمرات والندوات المتعلقة الفقه الاسلامي وتحديدا بالمعاملات المالية يعني عشرات ان لم يكن مئات الندوات فظلا عن ربما اه يعني الاف الابحاث - 00:22:12

آآ التي تم رصدها وجمعاها آآ في مثل هذا الموضع الثري الحقيقة جدا ويعتبر من اميز كما ذكرت لك الموضع متخصصة وهي تفيد طالب العلم المتخصص في البحث في مثل هذا الباب هذا كله كان مندرج تحت ما يعني يمكن ان يجعله من - 00:22:37

الضوابط المهمة في دراسة المعاملات وهو ضابط التصور الدقيق للمعاملة من خلال قراءة الابحاث المعنية من يعني المهمة في دراسة ايضا المعاملة المالية او العقد ان اه يحدد الدارس لهذا العقد اركانه اطافة. يعني يعرف العاقد ويعرف اه يعرف العاقددين ويعرف اه اه - 00:22:57

محل العقد آآ وان كان من ثمن ايضا يحدد المتعاقد عليه نفسه بحيث تكون الصورة بالنسبة له واضحة وهذا يفيده طبعا كما سيأتيينا في بطاقات الائتمان في تحديد انواع العلاقة والتكييف - 00:23:24

اذا عرفت انه هذا العاقد صفتة كذا وآآ الطرف الثاني صفتة كذا وطرف ثالث يتم التعامل معه صفتة بالنسبة لهذا العقد كذا انت عندئذ يمكنك ان آآ يعني تكيف هذا العقد وبالتالي تصل الى الحكم آآ الشرعي المهم في ايضا من الضوابط - 00:23:43

المهمة في هذا الباب جزاك الله خيرا لا بأس اللي هو ضابط تحديد الاوصاف المؤثرة يعني هناك احيانا اوصاف يسمونها اوصاف ايش وردية اوصاف فردية آآ في في آآ المعاملة هذه ينبغي انك يعني تحاول ان تقوم بعملية فرز بين الوصف الذي له اثر - 00:24:05 والوصف الذي ليس له آآ اثر في آآ في في المعاملة نفسها وهذا طبعا كما ذكرنا يترب يعني مثل يعني لو كان عقد التوريد مثلا الان نأخذ محلي او دولي - 00:24:33

هذا في حقيقة الحكم لا يترب عليه اثر فينبغي الا يكون كما ذكرت لك مؤثرا لك عند النظر في الحكم مثل ما سيأتيينا في عقد القراءة مثلا الحساب الجاري انه القائلين بان الحساب الجاري ليس قرضا يقولون ما هو بمعقول العميل - 00:24:50

الكثير الفقير يقوم باقراض البنك الغني الثري. يعقل هذا القرض انما يكون من غنيا لمن هو كيف تقلب الاية؟ اها هذا الوصف هل هو مؤثر في حقيقة القراءة او لا؟ اذا توصلت الى انه مؤثر فعند اذن فعلا ستقول ان الحساب - 00:25:11

الجاري لا يمكن ان يكون قرضا. واذا قلت لا انه النظر الى ملأة المقرض او المقترض ليس له كبير اثر بل ليس له اي اثر اه فقهى في تحديد صفة العقد وكونه قرضا او ليس قرضا فانه عندئذ كما ذكرت لك سيسجعلك فعلا تركز - 00:25:32

بشكل ادق على الحكم وما على التكييف وما على التقييم وما يترب عليه من اه من حكم ايضا مما يمكن ان يعني ينظر اليه في في الحكم على المعاملة لو في التعامل معها - 00:25:53

اه من الضوابط اه يمكن ان نقول بأنه هو النظر في لوازم الحكم المترتبة اه على الظابط النظر في في اللوازم التي تترتب على يعني مثلا اه اخذنا بالامس ما يتعلق بالتورق - 00:26:12

واشرنا الى انه التورق في اه ما اذا كان اه في المراقبة يعني توكيلا من العميل اللي هو الامر بالشراء اه للبنك بان يشتري هذه السلعة ثم يبيعها له - 00:26:29

ثم يبيعها وكالة عنه اه او ما يحصل يعني هو اللي يعتبر التورق المنظم العميل يقوم بشراء البنك يقوم بشراء السلعة ثم يقوم ايضا ببيعها نيابة عن العميل ثم يعطيها المبلغ النقدي اللي هو الكاش ثم يطالبه بايش؟ بالثمن المؤجل فيكون اعطاه - 00:26:50
واخذ عليه مئة وعشرين. لاحظ انه يعني يمكن لمن اه اشاء ان يحاول تصحيح هذه المعاملة ان يقول ان المعاملة هذه يعني معاملة قامت بناء على الوكالة وبالتالي العقد يكون صحيحا لكنك اذا نظرت الى لوازم مثل هذه المعاملة - 00:27:12
يتبيّن لك انها في الحقيقة من لوازمه ان لا فرق يذكر بين المعارضة التي يراد منها المراقبة هنا وبين الريا وانما الفرق هو في الحقيقة مجرد اوراق هي تمثل الحريرة كما يقول ابن عباس بل الحريرة هي اعلى ثمنا من مثل هذه الاوراق التي تقل معها تقل - 00:27:33
التكلفة. وبالتالي اذا نظرت الى اللوازم وما يتربّ عليها الحكم في المعاملة هذا يساعدك اه يعني تصور المعاملة بشكل اه من الضوابط يمكن ان يجعله الضابط الخامس ايضا في التعامل مع المعاملات المالية عند الحكم عليها والنظر فيها - 00:28:01
ان يكون النظر ايضا في القواعد والمقاصد الشرعية ذات العلاقة بالنازلة لاجل ان يكون تحرير الحكم عليها من المهم جدا ان لا يكون الناظر في المعاملة المالية والنازلة الفقهية بمعزل عن القواعد - 00:28:24

المرعية القواعد الشرعية والظوابط التي تضبط مثل هذه الابواب مثلا اذا كانت المعاملة في الاجارة الايجار المنتهية بالتمليك فلا يحسن به ان يرد في هذا العقل مباشرة من غير ان يعرف ابرز الظوابط والاحكام المتعلقة في الاجارة - 00:28:42
وان كان لم نصنع هذا لأن الحقيقة لما اردت ان افعل هذا نظرت فوجدت اني اذا انا ساخذ ظوابط البيع ثم ظوابط الاجارة ثم ظوابط السلم ثم ضوابط القرض ثم فكيف يمكننا بعد ذلك ان نطبق؟ وقد ذكرت الاخوان هذا سابقا انه هذا سيؤثر ولا شك - 00:29:04
القيام بالعملية يعني المنهجية هذي لاني وجهة نظري انه من المهم ان تكون هناك قواعد عامة ثم تكون هناك قواعد خاصة وتعنى بكل باب قبل اللوگ في المعاملة المترتبة او المندرجة تحت هذا الباب - 00:29:23
لكن الوقت لا يمكن ان يسعف وربما يعني آه هذا يكون بالنسبة لكم محل عذر لكنه ليس القصد ايضا ان نقوم نحن باستعراض كل شيء وانما القصد ان تكون هناك اشارات - 00:29:39

ودلالات فانت تراعيها فاذا اردت ان تدرس ايجارة منتهية بالتمليك لا بد ان تعرف الاحكام المتعلقة بالاجارة لابد ان تعرف الاحكام المتعلقة بالايجار لا سيما الاحكام المهمة وهي الظوابط والقواعد التي تعنى بتنظيم الاجارة مثلا اردت كذلك ان يعني آه - 00:29:51
تدرس عقدا يتعلق بالقرض فلابد كذلك ان تدرس الاحكام المتعلقة بالقرض وان تعرف آه حكم القرض وتكييفه يعني آه او صافه المؤثرة وظوابطه وحكمه وما يتربّ على ذلك لأن هذا يتربّ عليه كما سنتطرق - 00:30:09
الحكم على المعاملة نفسها. يعني انت اذا عرفت انه لا يجوز ان يجر القرض نفعا. ان لا يتربّ لا يجوز ان يشترط في القرض منفعة سواء كانت هذه المنفعة مالية او معنوية - 00:30:27

فانه عندئذ اذا جاءتك اي معاملة يتربّ على القرض فيها منفعة فانك ستتحكم عندئذ بالتحريم بناء على مثل هذه القاعدة نلاحظ ان القاعدة هذى قاعدة خاصة بباب القرض ليست من القواعد العامة التي يتم تداولها ولكنها تفيدك جدا في الحكم على مسائل كثيرة - 00:30:41

في عقد القرض هذا ابرز ما يمكن اليه واليوم لعلنا نستعرض آه يعني عقد الايجار المنتهية بالتمليك من خلال عقد آه الاجارة او الاجارة العام ان شاء الله تعالى وعندنا ان يسر الله جل وعلا ايضا استعراض ما يتعلق يعني في باب - 00:31:01
السلام وسنطبق عليه ان شاء الله تعالى عقد التوريد وسنشير الى عقد المقاولات وعقد الصيانة ايضا كما رغب الشيخ بالامس لا سيما ان عقد الصيانة اصلا يكيف قانونا احد صور عقود المقاولات فحكمهما في الجملة واحد فلا بأس من الاشارة اليه ايضا اود ان شاء الله - 00:31:27

وهذا يعني آه اسأل الله جل وعلا ان يبارك في الوقت وان ييسر ان ان نتعرض لباب القارب لان التطبيقات في باب القرض كثيرة وقد

آ يعني آ جلبت لكم تطبيقين اساسيين من آ يعني قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد وبالمناسبة بنك البلاد يشكر على - 00:31:51
مبادرةه العلمية الجيدة في بنك اذا دخلت على موقع البنك تجد اه يعني اه ايقونة او تجد عندهم عنوان اللي هو الملفات الشرعية اذا دخلت عليه تجد ان البنك وطبع معايير معيار للمراقبة معيار - 00:32:16

المنتهية بالتمليك معيار لبطاقات الصراف الالي معيار لبطاقات الائتمان معيار للحسابات الجارية آ معيار للشيكات تقريبا ستة معايير جميلة جدا ومفيدة اتيت لك بنموذجين منها وكلا هذين النموذجين عبارة عن تطبيق على عقد القرض اللي هي بطاقات الائتمان والثانية الحساب - 00:32:35

الجاري آ هذا يعني آ نتمنى انه نتمكن منه ان شاء الله تعالى مغريا وعصرنا سعيونا يا اخوان قدر الاستطاعة في ان نأتي على عقد الاجارة عقد السلم ولو كان هذا الاتيان اعجل لا سيما وبين يديكم هذه الاوراق التي يعني آ أصبحت آ - 00:32:58
بالنسبة لنا كالمشجب كل ما يعني جاءت واردة احلت عليها هذا يتاتي بناء على رغبة الاخوة في الادارة العلمية ان تكون الاسئلة انا تهمني الاسئلة جدا وهي مثيرة الحقيقة لكن قدر الاستطاعة ان امكن تنظيمها بحيث انها تكون بعد انتهاء مثلا - 00:33:19
يعني الباب كل اه او اذا كتتم مصرین جدا تكون على الاقل بعد انتهاء الفقرة ويؤخذ سؤال او سؤالين فقط ثم بين الاذان والاقامة سواء المغرب او تكون الاسئلة مفتوحة لمن شاء. فمن اراد من الاخوان ان ينصف او نحن في مجلس علم وعبادة فهذا طبعا يمكن خروج على تنظيم - 00:33:39

لكنه مفتوح ليس له علاقة حتى يعني نحاول ان نجمع بين الامرين ما امكن ذلك اليوم عندنا او الان عندنا الایجار المنتهية التملك الاجارة المنتهية بالتمليك كما ذكرت لكم هي عقد - 00:34:02

آ كبير وهذا العقد يعني مندرج تحت الاجارة وساحاول اثناء استعراض هذا العقد ان اركز على تصوير هذا العقد ممکن نشير الى ما يتعلق تكييفه ونحاول مثلا نطبق بعض الضوابط التي قبل قليل - 00:34:21
ذكرتها مثلا ما هو وصف المؤثر في مثل هذا العقد القواعد ايضا الشرعية سواء كانت قواعد عامة او قواعد خاصة التي يمكن من خلالها الحكم على هذا العقد العقد طبعا تعريفه ممکن تنظر عنك في اسفل الصفحة يبدو هنا صار في التنسيق - 00:34:48
يعني نوع من التداخل آ اخر آ يعني آ عبارة عقد على منفعة عين معلومة عقد على منفعة عين معلومة عندك وفقا لاحكام العقد بعدها هذا تعريف الحقيقة ثالث اللي هو عقد على منفعة عين معلومة - 00:35:12

مدة معلومة باقساط محددة يتبعه تملك للعين نفسها بمقتضى العقد الاول او بعقد جديد اه مقابل عوض معلوم او بلا اه عوذه هذا ابرز ما يتعلق بهذا العقد انا ممکن آ يعني الان آ - 00:35:30

التعريف الموجود عقد على من فعل اقساط لاحظ مقتضى العقد الاول او بعقد جديد هذا عقد الموجودة في الواقع التطبيقي عقد على منفعة عين معلومة لاحظ انه صار عقد على مدفعة - 00:36:01

ويجب ان تكون المنفعة طبعا منفعة عين معلومة ويجب ان تكون مدة معلومة وباقساط محددة هذا في الحقيقة تعريف للاجارة هي ايجارة المجردة تجارة اه صفتها الفقهية هذا التعريف ينطبق عليها تماما - 00:37:15

وهذا الوصف المؤثر الان هذا الوصف المؤثر اذا اردت ان ان تناقش النازلة وانت عندك الان هذا تعريف الایجار محل اتفاق لا يحتاج ان تنشغل بمثل هذا التعريف بما انه عقد على منفعة مباحة - 00:37:41

يتتحقق فيه العلم كافة جوانبه سواء كانت العين او المنفعة او الاقساط او العاقدین لابد من شرط العلم لكن عندنا هنا التملك هذا يتبعه تملك للعين نفسها. هذا كما ذكرنا هو الوصف المؤثر - 00:37:58

هذا الوصف هو الوصف المؤثر الحكم على هذه النازلة بمعنى انه وجود شرط التملك اللاحق لعقد الایجار السابق هل هو جائز؟ هذا وجہ النازلة وجود تملك مستقل او وجود اجارة مستقلة هذا موجود اه منذ قدم - 00:38:16
ولا غبار عليه لكن الرابط بين هذين العقدین في عقد واحد يعتبر عقدا ايش؟ مرکبا عقدا ايش مرکبا لانه مرکب من عقدین هذا هو الذي اورث الاشكال وورود الاشكال هنا من اوجه متعددة منها مثلا لو بغينا نربط هذا بقواعد - 00:38:41

شرعية او مسائل تفصيلية نقول مثلا اشتراط ايش في عقد المانعون ومنهم هيئة كبار العلماء آآ منعوا لاجل انه هذا من قبيل اشتراط عقد في عقد. اشترط عقد انت تملك في عقد ايجاره - 00:39:02

هذا اذا من المؤثرات واحد شفت كيف الان؟ هذى هذا الظابط اللي ذكرته قبل قليل ربط النازلة بالقواعد آآ الشرعية المؤثرة فيها ذات العلاقة هذه القواعد تفصيلية قد لا تكون قواعد عامة تنطبق على كل الابواب لكنه هنا اشتراط عقد في عقد هذه - 00:39:21 القاعدة فيها عموم تنطبق على الايجار او على غيرها لا بد ان يحرر الرأي فيها يعني اذا كنت من يأخذ بالقول بعدم جواز اشتراط عقد في عقد مباشرة. هذا العقد بالنسبة لك عقد ايش - 00:39:41

غير جائز شرعا ما دام الاشتراك موجودا فيه يعني ما دام التملك لا بد فيه اه لا بد منه في هذا العقد وليس على سبيل التخيير لانه اذا كان على سبيل التخيير يعني اذا كان العقد انه اذا انتهت اقساط الاجارة فان للمتعاقدين ان يتتفقا على تملك هذه العين - 00:39:55

بعوض مثلا يتطرقان عليه او بعوض معلوم قدره كذا وكذا الى اخره فهذا بحث اخر. ليست هي الاجارة المنتهية تملك هذه الصورة اللي هي صورة التخيير في التملك من عدمه هذه ليست صورة عقد الايجار المنتهية بالتملك الذي - 00:40:17 وقع فيه الخلاف. بل يمكن ان نقول انها محل اتفاق اذا كان التخيير للطرفين محل اتفاق على انها صورة جائزة ما لم يكن هناك اسباب مانعة اخرى هذى المسألة الاولى من القواعد المؤثرة اللي هي اشتراط عقد في عقد - 00:40:37

طيب مسألة ثانية يقول لك يتبعه تملك للعين نفسها بمقتضى العقد الاول او بعقد جديد هذا معناه انه اه يعني مقابل عوظ او بلا عوظ. معناه ان هناك تعليق لعقد البيع صح ولا لا - 00:40:54

نقول لك بمقتضى العقد الاول او بعقد جديد مقابل عوظ او بلا عوظ هذا مشروط طبعا بسداد كامل الاقساط الايجارية تحتاج الى ان تدرس مسألة اخرى اللي هي حكم تعليق عقد ايش؟ البيع - 00:41:10

تذكرونانا اشرنا انه مثلا السادة الحنابلة يرون ان تعليق عقد البيع ايش ليست القضية ما يجوز فحسب ها احسنت باطل ومبطل للعقد يرون ان تعليق العقود وهذا هو قول الائمة الاربعة - 00:41:26

مذهب جمهور اهل العلم انما احمد في رواية جعلها بعضهم هي ظاهر المذهب انه آآ او هي الراجح في المذهب الى صحة تعليق العقد. وهو اختيار شيخ الاسلام. لكن الجمهور بل جماهير اهل العلم على ان مثل هذه الصورة اللي هي تعليق عقد البيع هي صورة لا تتفق مع آآ يعني - 00:41:49

عقد العقد اساسا لان العقد يقوم على العزم والجزم والجسم وهذا لا يتأتى مع التعليق وبناء عليه يقولون هذا لا يتتوافق مع مقتضى العقد اساسا وبناء عليه فان العقد غير منعقد باطل - 00:42:14

وكذلك الشوط اللي هو شرط التعليق باطل من المسائل ايضا لاحظوا انه هنا شوفوا هذا يعني مرة اخرى يربطنا بقضية انه التصور الدقيق له تأثير لما نقول مقابله عوظ هذا تعليق عقد البيع. طيب لما نقول بلا عوظ - 00:42:31

اه احسنت بيه فما حكم تعليق وعقد الهمة مسألة ثالثة وكل هذه مسائل غير نازلة ولكن لها اثر فعلي في في المعاملة ايضا اشتراط ما حكم اشتراط في عقد الايجار - 00:42:47

يعني عقد ايجاره واشترط عليك اني اذا سدت هبني هذا المستأجر ايه اشتراط هذا العقد في في هذا اللي هو داخل في مسألتنا الاولى اشتراط عقد في في عقد انا اردت فقط - 00:43:08

ابين لك انه التصور المهم للمعاملة واثنين ربطها القواعد الشرعية لا سيما ذات العلاقة له اثر كبير لانه على مذهب جمهور اهل العلم هذا العقد آآ غير مسلم وبالتالي لا يصح عقد الايجار المنتهية بالتملك مقتضى العقد الاول او بعقد جديد ما دام تم ربط ملزم بين العقددين وهذا - 00:43:23

الذى عليه العمل لانه اذا لم يكن تم ربطه ملزم فانه لا يتحقق لهذا العقد مزيته التي يراد اصلا ولم يرج هذا العقد الا لاجلها فتلحظ هنا انه تصور مثل هذه المسائل - 00:43:48

ترتب عليه كما ذكرنا الوصول الى الحكم والفقه بمعنى لو اردت ان تخرج على مذهب جمهور اهل العلم حكم العقد ايش تقول بل [00:44:04](#) وغير صحيح اللي هو الایجار المنتهية اما اذا اذا -

بسم الله اذا اردت ان تتكلم عن التحقيق هذا الباب ان التحقيق آآيختلف فبناء مثلا على رأي شيخ الاسلام في جواز اشتراط عقد في عقد وفي جواز تعليق عقد البيع وفي جواز تعليق - [00:44:22](#)

الهبة من باب اولى فان عقد الایجار المنتهية بالتمليك يكون عقدا هذا من جهة التخريج الان انت خرجت لانك اذا اردت تحكم على معاملة فلا لا ينبغي لك لا ينبغي لك - [00:44:41](#)

اه وهذي من الظوابط عفوا لانه الظوابط محل اجتهاد اللي ذكرتها قبل قليل فيزاد عليها وينقص منها. لا ينبغي لك ان تكون بمعزل عن التخريج عن المذاهب الفقهية يعني بمعنى انك تجي تدرس نازلة تقول والله هذه النازلة - [00:44:57](#)

هي نازلة مستجدة. طيب مستجدة اليis لها علاقة باحد الابواب الفقهية الا يمكن ان تقوم بتخريجها على احد الاقوال الفقهية اذا كان ذلك ممكنا نحن لا نزعم بان هذا يجب ان تجد له دائما مصدرها فقهيا او قوله او الى اخره لكن - [00:45:12](#)

الغالب انه يتيسر فاذا اذا تمكنت طالب العلم من ان يخرج هذه النازلة على قول او مذهب فقهى فان هذا سيريحه كثيرا لماذا؟ لانه الاخوة مثلا اللي يقولون انه آآ على سبيل المثال عقد اللي هو الحساب الجاري ليس له اي علاقة - [00:45:32](#)

وهذا عقد مستجدة او مثلا الایجار المنتهية بالتمليك ليس لها علاقة بالایجار وهذه نازلة من النوازل وهو عقد غير مسمى انه هذا سيكلفهم كثيرا في افتراض احكام فقهية كثيرة اه في هذا الباب لانهم لا يعتبرون اجارة مثلا - [00:45:54](#)

لا يعتبرون ذاك قرض لكن اذا قرر بأنه قرض فسيقوم بتطبيق سائر ما يعني به الفقهاء مما يعني يعتبر قد كفي هو اياده قواعد مقررة ونحن يا اخوان لا نصدر من ثورات ولا من انجيل نحن نصدر من كتاب وسنة والفقهاء عندما اخذوا مثل هذه القواعد هم مقررات فهم لم يأخذوا - [00:46:12](#)

خذوها ليعالجوا بها مسائل في زمانهم فحسب بل هي عملية من يعني كما يقال من اه يعني توسيع نطاق الفقه ليشمل كل ما يمكن ان يستجده ويستحدث وهذا ميزة القواعد - [00:46:34](#)

الذى يعني بالقواعد تراه دائما عنده الملكة والاداة للتصور والمناقشة لاي نازلة لكن الذي يحفظ وتعرفون ربما قصة توما الحكيم اه كان يحفظ وكان اه ربما اذا اراد احدهم مسألة سأله عنها فقال هي في اي باب - [00:46:54](#)

يقول في باب الایجار يقول خلاص يسمع لك هذا الباب واذا وقفنا على المسألة تأخذها ولذلك قال الشاعر وساغير العبارة يعني جريا على عادة اهل العلم هو حمار الحكيم تغمى هو طبعا هو يقول انا - [00:47:14](#)

هو حمار الحكيم توما لو انصف الدهر يقول الحمار لكنت اركب لان جهلي جهل بسيط وجهل توم ما جهل مركب لانه هل ويجهل بأنه يجهل بمجرد الحفظ ومعرفة الفروع هذا لا يفيد في التعامل مع مثل تلك النوازل والمرونة الفقهية لها ولذلك هذا يعني يتتأثر به كما ذكرنا التصور - [00:47:30](#)

والتكيف فضلا عن التخريج ثم الحكم بعد آآ ذلك اذا ذكرت لك بأنه هذا العقد يرتبط بهذه المسائل المتعددة. هذه المسائل اللي هي مسألة اولا مسألة اشتراط عقد في عقد هي موجودة لديك - [00:47:54](#)

يمكن ان ان ان نمر عليها لاهميتها بشكل سريع اه حيث يعني قررت اه في هذه المسألة او قسمت هذه المسألة الى قسمين القسم الاول ان يكون عقد التبرع قرضا - [00:48:12](#)

ويحرم بالاتفاق اذا كان عقد التبرع قرضا يعني اشترط عقد معاوذه في عقد تبرع هي اما ان تكون اما ان يكون اشتراط العقد في عقد اشتراط عقد معاوذه في عقد - [00:48:28](#)

اه تبرع او يكون اه بالعكس من ذلك لكن يعني طلبا الاختصار احنا نقسمه الى قسمين فقط اشتراط عقد معاوذه وفي عقد تبرع او عقد معاوذه في عقد معاوذه اذا كان عقد معاوذه في عقد تبرع فيحرم الاتفاق لانه يكون عندئذ من آآ يعني المنتهي عنه كما في - [00:48:44](#)

في حديث لا يحل سلف اه وبيع وهو يكون ذريعة الى الربا لانه زاد في الثمن لاجله يعني المعارضة لها ثمن فاذا كان قد اشترط قد اشترط اه ان يكون يقول ابيعك على ان اه تقرضني فسيترتب عليه طبعاً عندئذ ان اه يزيد في الثمن عوضاً عن - آآ القرن والبعض اللي هو اشتراط عقد معاوضة في اشتراط عقد في عقد هي المسألة نحن في القسم الاول اللي هو اشتراط عقد ومعاوضة في عقد تبرع عقد معاوضة يعني بيني وبينك انا ساشتري منك سيارة - 00:49:33

تشترط يعني علي في ان آآ يعني تقرضني انا ساشتري منك السيارة اشتراط انا عليك بان تقرضني لاجل اه ابيعك هذه السيارة واضح اقول ابيعك هذه السيارة بشرط ان تقرضني فسيترتب عليه في الحقيقة زيادة - 00:49:50

في الثمن لاجل وجود القرض وسيكون عندئذ ذريعة الى الربا يكون عندئذ ذريعة الى الربا لكن شيخ الاسلام له كلام انظر اليه بين يديك يكون فيه نوع من التقسيم يقول فجماع معنى الحديث الا يجمع بين معاوضة وتضرع - 00:50:12

لان ذلك التبرع انما كان لاجل المعاوضة لا تظروا مطلقاً يعني القرض الان قلنا انه ايش؟ عقد ايش تبرع واضح؟ وهذا كما ذكرت يفيدك لما انت تعرف من قواعد القرظ انه للتبرع للارفاق - 00:50:34

فمعناته لما يكون مشروعطاً في عقد معاوضة فصار جزءاً من الثمن. صار جزءاً من العوذه صار جزءاً من العوذه لذلك اقول لك هو في الغالب يكون له اثر في الثمن - 00:50:51

وبالتالي يقول شيخ الاسلام انما كان لاجل معاوضة لا تبرع مطلقاً فيصير جزءاً من العوذه وكما قصة الشرطان الممنوعة في البيع في اخر الحديث ما كان حيلة على الربا فكذا هنا ويidel على ذلك عدم تغير قيمة السلعة بالشرط فتقع المحاباة - 00:51:04

آآ المقصودة بمعنى انه اذا لم يكن هناك ما يشير الى المحاباة فان بعض الفقهاء يجيز اجتماع اشتراط القرض في عقد المعارضة فش مثاله هذا من من المسائل التطبيقية - 00:51:24

مثال قالوا لو ان شخص اراد ان يشتري مراقبة او قوله اجرة منتهية للتمليك عن طريق بنك البنك اشترط عليه الشرط ان يكون حسابه لديه يقول لك تنقل الحساب عندي - 00:51:45

واضح ما رأيكم بهذه الصورة؟ هذا تطبيق يصلح لعقد الاجارة ويصلح لعقد ايضاً المراقبة يصلح لعقد التقسيط عندنا اجتماع عقدان عقد قرظ وعقد ايش؟ معاوضة عقد المعارضة اللي هو التقسيط او المراقبة والايجار المنتهي بالتمليك وعقد التبرع او هو اللي هو عقد القرظ هو - 00:52:02

آآ فتح الحساب الجاري اذا قلنا ان الحساب الجاري عبارة عن واضح هذه الصورة منعها اللجنة الدائمة بناء على مثل هذا انه هو من اشتراط عقد في عقد والعقد هذا عقد اه معاوضة عقد تبرع في عقد معاوضة - 00:52:28

والنبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل السلف بي واجازها بعض اه الفقهاء او الباحثين بناء على كلام شيخ الاسلام من انه ليس في مثل هذا العقد على الربا هذا الجمع - 00:52:48

يعني يتصور فيه المحاباة ولا يراد منه الا التوثيق بدليل ان العميل يأخذ اللي هو الان المشروط عليه القرض لانه هو لما يقول لك اشتراط عليك تفتح حساب يعني تقرضني انا ابيعك السلعة بس بشرط انه ايش - 00:53:04

العميل الذي يفتح هذا الحساب في الحقيقة يتصرف فيما زاد عليه وانما لا يحسب عليه او يحسب منه الا مقدار القسط المتفق عليه كان قسط بيع تقسيط او مراقبة او كان ايضاً قسط ايجرة منتهية بالتمليك. واضح - 00:53:25

ولذلك يعني آآ هذا هذه الاشارة وان كانت دقيقة يعني آآ لها تأثير الحقيقة في الحكم كما ذكرنا وهذا ما يعني يمكن ان آآ اه يعتبر ضابطاً من الظابط اللي هو مراعاة المقاصد الشرعية - 00:53:45

المقاصد الشرعية قلنا القواعد المرعية والمقاصد الشرعية مراعاة يعني هذين الامرین له اثر في الحكم على هذه لاما كان المقصود ليس هو التذرع الى الربا وليس هو التأثير في الثمن وليس هو نحو من ذلك مما هو ممنوع وانما المقصود هو مجرد التوثيق - 00:54:01

لذلك قال بعض الفقهاء اه ويعني تبناء بعض الباحثين وهو قوي الحقيقة بجواز اشتراط عقد القرظ في عقد المعارضة في مثل هذه الصورة والا فالاصل المنع عليه اكثر الفقهاء من المتقدمين ومن المتأخرین. اه اذا كان عقد التبرع غير القرظ - 00:54:23

كذلك لا يجوز لأن الاشتراط في هذه الصورة يقلب عقد التبرع إلى عقد عوظ كما تقدم قبل اه قليل ما لم يكن كما ذكرنا هذا غير واردا فيه. الاشتراط عقد ابن معاوضة في عقد ابن معاوضة وهي مسألة الاساس - 00:54:48

اذا تم اشتراط عقد معارضة في عقد طبعا التفاصيل موجودة عندك ولذلك اختصرت فالجمهور جمهور اهل العلم على المتع يمتنون من هذا واستدلوا بادلة منها حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده هذا الحديث اصل في البيوع وهو النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع - 00:55:06

وايضا نهي آآ النبي صلى الله عليه وسلم كان في حديث ابي هريرة عن البيعتين في بيعة وفسروا الحديث او الحديثين بان المراد اشتراط بيعتين في بيعة عقد في عقده ايضا نهي عن آآ سلف وبيع وعن شرطان في عن شرطين في بيعه هو من قبيل ايضا اشتراط العقد في آآ عقد وان كان - 00:55:25

نوقش بان معنى يعني البيعتين في بيعة ليس هو هذا بل هو الافتراق على ثمنين احدهما حال والآخر مؤجل من غير اتفاق على اي منها او يقال بان المراد بالبيعتين في بيعة صورة - 00:55:47

العينة صورة العينة وهذا او ذاك يدل عليه لحاق الحديث من باع بيعتين في بيعة فله او كسهما يعني انقصهما او الريا وبالرغم من ان يعني كثيرا من المحدثين ظل عف هذه الزيادة الا ان ابن القيم اعتبر هذه الزيادة اه وهذا تعرفون انه - 00:56:07 يعني اه ايضا مما اه هو موجود في مذهب احمد انه الحديث وان ضعف سيكون مفسرا ويكون اقرب من اقوال الرجال فيكون تفسيرا للحديث ويكون المعنى فله او كسهما او الريا انه هناك اه ثمنان احدهما اه حال والآخر مؤجل ازيد وانقص - 00:56:34

يتم الافتراق من غير تحديد الثمنين فليس ليس للمشتري الا ان يأخذ بالثمن الاقل يعني لو قال هالسيارة مئة الف كانك تبى تستددي الان الان او خلال يومين مثلا ومئة وعشرين الف اذا كنت مستسددي بعد سنة - 00:57:00

فلم يتتفقا على اي منهما فانه عندئذ ليس له الا ان يأخذ المئة وليس لذاك وليس على ذاك الا ان يدفع المئة وحالة. يحق له ان يطالبه لان الاصل الحلول - 00:57:25

لان الاصل الحلول ولانه اذا لم يأخذها فسيكون عندئذ قد وقع في الريا وكانه استقر في ذمته الحلول لانه مفترقا ولم يتتفقا. والاصل يا اخوة دائما عند عدم تحديد الزمن - 00:57:37

المعارضة ان يكون الزمن ايش حالا ولذلك لو تقاضى اثنان عند قاضي وقال احدهما انا بعت عليها السيارة بمئة الف ريال وقال المدعى عليه نعم ما ذكره المدعي في دعواه صحيح من انه باعني السيارة المذكورة بمئة الف ريال الا انها مؤجلة - 00:57:55 عندئذ اذا قال له القاضي طبعا سيقول له قاضي ما الدليل؟ بل بینة على التأجیل لان الاصل انها حالة الاصل انها حالة وبالتالي يجب علي ان يثبت اذا كان عنده شاهد - 00:58:17

لو كان عنده قريبا نصل الى الايات وثبت بها عندي التأجیل والا فان القاضي يحكم آآ يعني من غير تردد بالحلول ويطالبه بتضييد المبلغ احنا نقول انه ليس له الا ومثله كذلك العينة - 00:58:34

لو شخص قال انا اشتري لك السيارة السيارة هذه بمئة الف ريال وابيعها عليك او انت بعت عليه عفوا السيارة بمئة الف ريال اه حالة ثم باعها هو عليك مئة وعشرين الف هذي طبعا عكس العينة صارت - 00:58:56

في العينة يعني حتى عكس العينة الحكم القول بمنعها ايضا متوجه لكن العينة نفسها نفسها ان تقدم انت لاجل شراء سيارة لاجل شراء سيارة يقوم البنت في بيعها عليك مؤجلة - 00:59:20

بيعها عليك الان البنك عفوا سيستشري منك السيارة فتقوم ببيعها عليه مؤجلة ويقوم بشرائها منك حاله واضح تقدم انت الى فلان من الناس ما يحتاج يكون بنك نفترض انه محمد - 00:59:43

وتقول له انا سابيعك هذه السيارة بمئة وعشرين الف ريال مؤجلة على مدى سنة يقول خلاص وافقت يقول ساشترتها منك الان شف هو باعها بمئة وعشرين الف مؤجلة على المحتاج - 01:00:01

ثم المحتاج يقول انا سبيعها عليك يعيد الكرة لكن ابيعها عليك بشرط ان تدفع لي مئة الف حالة الان صورتوا لاحظ ان الشخص الذي يحتاج الى النقود الى العين لذلك سميت الى النقود - 01:00:20

بدل ان يتقدم الى الى من سيموله يقول له اعطيك مئة الف اسددها لك بعد سنة مئة وعشرين الف بينهما سيارة فقال خل هالسيارة هذى ابا ابيعها عليك انا مؤجلة بمئة وعشرين الف - 01:00:38

وانت تستريها مني حال لا ترجع السيارة لو تستريها مني حالة بمئة الف تعطيني مئة الف ريال فاكون اخذت منك مئة الف ريال على ان اعطيك مئة وعشرين الف ريال فله اوكسهما ليس له الا ان يأخذ السعر الاقل اللي هو المئة الف - 01:00:56
فلا يجوز فلا يجوز لبائع هذه السيارة سواء كان البنك او غيره ان يأخذ ازيد من رأس مالها اللي هو مئة الف وهذا معنى فله اوكس او الربا او يقع في الربا عندئذ - 01:01:14

هذه هي البيعتين في بيعة التي يترتب عليهم الربا كما يقول شيخ الاسلام بتحديداتها في العينة وايضا هو اختيار اذن القيم رحهم الله جميما وعليه يعلم ان اشتراط العقد في عقد ليس من اه البيعتين في بيعة - 01:01:29
ويمكن ان يقال بان مما يقوى مذهب شيخ الاسلام بجواز اشتراط العقد في عقد الاصل وهذه هي القاعدة يجب ان نعملها هنا لأن الاصل الحل الاصل الحل في العقود وفي الشروق - 01:01:49

ومن ذلك مثل هذه الصورة كما ايضا يعني يستدل بحديث جابر وان كان مناقشة الحقيقة لما كان على جمل له فاعيا فاراد ان يسيبه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بعنيه قابي فقال بعنيه - 01:02:04

قال تبعته واشترطت حملاته الى اهلي لاحظ باع هذا عقد واشترط الحملان الى الاهل وهذا الشرط اللي هو شرط الحملان يعني بمعنى انه اشتراط منفعة المدعي استثناء منفعة المبيت مدة او عملا يعني زمانا معينا هذا الاستثناء هو من قبيل الاجارة - 01:02:22
وكأنه استأجر من النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك هذا يؤثر في الثمن دائمآ انت لما ت يريد ان تستري بيت فيقول لك البائع انا ابيعك هذا البيت لكن السكنى والستنة يعني ما تسكن ولا بعد سنة - 01:02:47

فبدل ما يكون اه سعره بـمليون يكون بكم مئة الف مثلا غالبا يخصم مقدار اجرة هذا البيت بالنسبة للمشتري تلاحظ انه اشتراط عقد ايجاره في عقد بيع هذا من يعني من صور يعني اشتراط عقد في عقد التي او التي يستدل بها من جوز - 01:03:01
بغض النظر عن ما يرد على هذا الحديث من مناقشة الا انه من الادللة يعني التي يتقوى بها القول باشتراط عقد في عقله يمكن ان يقول ان هو الراجح لكن بضوابط ثلاثة - 01:03:25

موجودة عندك الضابط الاول الا يكون الجمع بينهما محل نص شرعى كالجمع بين البيع والقرض لحديث لا يحل سلف وبيع ثانيا الا يترتب على الجمع توسل بما هو مشروع الى ما هو محظور كالجمع بين البيع والقرض وكذلك بيع العينة - 01:03:39
الا يكون العقدان فاكثر متضادين كما لو كان على عين واحدة في زمن واحد وش رايكم في العقد هنا تطبق عليه هذه الضوابط ام لا اولا هل الجمع بينهما محل نهي شرعى؟ يعني هل هو جمع بين بيع وقرض - 01:03:58
طيب هل يتوصل الى محظور شرعى؟ فيه يعني انه هل هو يعني مما يترتب عليه الربا مثلا كما لو كانت الحالة عينة لا بناء على طبعا تقريرنا تجويد اشتراط عقد في عقد والا فالمانعون يقولون نعم يتوصل به الى اشتراط عقدي عقد وهو ممنوع وهذا استدلال محل النزاع انا لا - 01:04:16

الظابط الثالث وهو المهم الحقيقة تطبيقه هل يتWARD العقدان على عين واحدة في زمن واحدة ها هو هو يتWARD على عين واحدة لكن هل يتWARD في زمن واحد اي نعم - 01:04:38

لكنه لكنه العقد على المنفعة في مدة الاجارة هم يتبعه تمليك يتبعه يعني بعد عقد الاول بعد زمن الاجارة تمليك للعين بمقتضى العقد الاول بشرط في العقد الاول لكن هذا الشرط اللي هو موجود في العقد الاول لا يترتب عليه ان يتWARD العقدان على عين - 01:04:59
واحدة في زمن واحد وبالتالي يقال ان هذه الظوابط يتوصلا من خاللها الى انه هذا العقد اه عقد اه صحيح هو ما توصلت اليه ندوة اه بيت التمويل الكويتي التي ناقشت حكم اجتماع العقود المتعددة في عقد واحد - 01:05:20

وهي من امثل الضوابط التي وقفت عليها في مثل هذا الموضوع. يبقى المسألة الثانية اللي قلناها اللي هي مسألة حكم تعليق عقد البيع حكم تعليق عقد البيع وذكرت لك انه هذا قول جماهير اه اهل العلم ورواية عن احمد بالجواز. والجماهير يبنون هذا على يعني ما تقدمت اليه - 01:05:43

اشارة اليه من انه اصلا يخالف مقتضى العقد بل وحقيقة العقد التي تقوم على العزم والجزم سيكون العقد عندئذ غير معقود لانه قائم على التعليق ثم انهم قالوا ان هذا نوع من الغرر - 01:06:03

لانك لما تقول انه مثلا اذا عقد الاجارة انتهى فاني ساملك هذه السيارة. طيب يمكن ينتهي ويمكن هذا العقد لا يتم التمليل في الحقيقة مجهول العاقبة البيئة المعلق لا يدرى هل يتم او لا تقول سابيك مثلا اذا جاء محمد يمكن ما يجي محمد - 01:06:23
مثلا اذا سددت القساط يمكن لا يتم سداد القساط كما في بيع التقسيط واحيانا ما يكون اذا تكون بيع تقسيط نقول ويتم التمليل بعد سداد المشتري لكامل اقساط الايجارة البيع بكامل القساط المتفق عليها - 01:06:47

قالوا انه هذا نوع من الغرر ولذلك منعوا منه بينما شيخ الاسلام رأى انه التعليق في الحقيقة يتوافق مع يعني مصلحة كل من المتعاقدين كل من المتعاقدين له مصلحة في هذا التعليق - 01:07:02

وان العقد لا يستقر الا بوجود المعلق عليه وانه هذى مهمه جدا ويعملها شيخ الاسلام بشكل يعني آآ مميز وهي ان الاصل في العقود هو الحلم. والاباحة وعلى المانع الدليل ولا دليل - 01:07:19

سبقي على هذا الاصل اذا التعليق اذا لم يكن بقوة هذا الاصل فانه لا ينقضه بل يبقى الاصل على ما هو عليه. ومن باب اولى يقول شيخ الاسلام مسألة تعليق الهبة لان الجمهور طردوا كلامهم حتى في الهبة - 01:07:37

والهبة شفها ايضا مذكورة عندك والجمهور منعوا قياسا على البيعة المعلق بجامع ان فيها تمليكا كما في البيع المعلق تمليل بينما آآ يعني اجيب هذا بالمنع من حكم الاصل اصلا يعني الاصل غير متفق عليه - 01:07:53

ومعلوم ان القياس لا يكون الا على اصل متفق عليه لان القياس على اصل متنازع آآ هو استدلال بمحل النزاع اصلا ثم اه انه القياس مع الفارق لو سلمنا بالقياس ومع الفارق لان الهبة من عقود التبرعات - 01:08:12

بينما البيع من عقود المعاوظات فلا يلحق عقد التبرع بالمعارضة لان عقود المعاوظات على المشاحة والمقصود منها المال بينما عقود التبرعات هي عقود تقوم على الارفاق والمسامحة والمقصود منها التقرب الى الله جل وعلا والتتوسيع على الناس وبين هذين - 01:08:30

كما بين السماء الارض وايضا استدل شيخ الاسلام حديث ام سلمة لما تزوجني تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني قد اهدي اهديت الى النجاشي حل وعوaci. مسك ولا اراه الا قد مات - 01:08:54

وسترد الهدية فان كان كذلك فهي لك قالت فكان كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما النجاشي وردت الهدية فدفع النبي صلى الله عليه وسلم الى كل امرأة من نسائه اوقيية مسك - 01:09:13

ودفع الحلة وسائر المسك الى ام فاواعي النبي صلى الله عليه وسلم الهبة مع انها معلقة وهذا الحديث الحقيقة قوي ولذلك يقال بصحة تعليق الهبة بالتالي ترى انه هذه المسائل التأصيلية لها اثر في الحكم على مثل هذه آآ النازلة وهذه النازلة - 01:09:26

اه اه سواء كانت يعني عقد اقصد التأجير ومنتهاي بالتمليل منتهاي بثمن او منتهاي بلا ثمن يعني اذا سددت القساط الايجارية فانه تنتقل السيارة الى ملك تلقائيا هذه اقرب ما يقال في تكييفها بانها عبارة عن اجرة مع هبة معلقة لان انتقال الملكية يكون من غير عوط - 01:09:48

يكون من غير اي والله واذا كان الانتقال للملكية بثمن سواء كان هذا الثمن يحدد لاحقا او يحدد الان فانه يكون من قبيل الاجارة مع البيع المعلق مع البيع المعلق فلا يلاحظ ان التعليق هنا او هناك هو الامثل في التكيف وبناء عليه يقال بان الاصل الجواز جواز مثل - 01:10:11

هذا العقد مع انه هذا الجواز لا يعني تجويز كل صور التأجير المنتهي بالتمليل لانه هذا تجويزة للعقد من جهة اصله او على الاقل

تكييف وتجيئ للعقل من جهة اصله. فيبقى الكلام في تطبيقات العقود انا لا اذكر ان احد سألي من الاخوة عن عقد الا وطلبت منه ان يأتيني بهذا العقد - 01:10:34

01:10:34 - يأتيني بهذا العقد

اللي هو من عقود الایجار لان بينها من التفاوت ما احيانا يبطل بعضها ويصح البعض الآخر لا سيما من بعض الشروط ربما تعود على العقد نفسه بالنقم او بالتحريم مع صحة هذا العقد ووجوب ابطال مثل هذا الشرط ولذلك لا ينبغي ان يكون الحكم عاما لكل -

01:10:55

عقد وانما الكلام على النازلة من جهة آااصل هذا الكلام باختصار شديد على التأجير المنتهي بالتمليك وقد ارفقت لك ايضا هنا هيئة
كبار العلماء وفيه ظابط للصور الحائزه وضابط للصور الممنوعة - 01:11:15

يُعنى من الباحثين أو من الفقهاء المتخصصين بعموم وعلى آية حال فإن القصد ليس هو - 01:11:33

الوصول من خلال هذه الدورة او هذا الدرس الى رأي محترم يتفق عليه بقدر ما هو تصور ومناقشة وتعاطي مع مثل هذه لواجهة الاراء والاقوال فيها والذى يظهر ان القول بالجواز من جهة الاصل متوجه لا سيما وانه متفقة مع الاصل - 01:11:53

الالمعاملات وهو الحل ومن بن على مثل هذه المسائل التأصيلية. طيب الان بما انتهي من هذا العقد باختصار يعني تأخذ بعض الاسئلة طب تقضى يا شيخ نعم يعني هو ناقش، اه قضبة اه - 01:12:13

التأجير المنتهي بالتمليك؟ لا اذا كيف التعليق يعني كيف ا تعرض الى التعليق في اي صوره او؟ لا ن تعرض سلمك الله له من جهة الاصا .. تعليقة من: حجه الاصا . لانه هذا موحد منذ القدم. ساسعك اذا جاء فلان - 01:12:38

اذا جاء مثلا اذا دخل شهر رمضان وهذا يذكره الفقهاء حتى في مصنفات المدونات الفقهية فلذلك تعلق عن التعليق كيف يكون له احد الطرفين: يعني نعم هو مصلحة للطرفين: انه انت مثلا تزدید آآ هذه السلعة - 01:12:54

تريد هذه السلعة الموجودة لدى البائع والباقي على يعني انه يناسبه ليست مصلحته في بيعها الان وانت لا تتأثر
فإذانت بتوصيتها فتحية مقصودك الا ان ٥٥٠٠ صاحت بي من الماء مايك هذه الساعة عن حادث المعاشرة يوماء - ١١:١٣:٠١

ان كان زمنا او عملا وتحققت مصلحته من بيعها بشرطه الذي اراد المصلحة لكل من الطرفين وهذه موجودة في عقد التأجير نعم هي
01:13:30 - الجمعة ١٢ فبراير ٢٠٢٣

موجودة بكل وصوح التعليق ولذلك الذي لا يقول بالتعليق يترمه ان لا يقول بجوار - ٠١:١٣:٥٠

اه او ان يقول بتحريم التأجير المنتهي بالتميلك بصورة طبعا اللزوم زي ما قلنا اما اذا كان على الـ

يعتبر اذا كان على التخيير يعني اذا انتهت القسط الايجارية فانت - 01:13:48

العقدين الربط الملزم بين العقددين هو النازلة هو محل النقاش - 01:14:02

الى مكانته من انساط هذا الخالق عما هي ابداً هذه المسألة العجيبة

وبغض النظر نفترض اننا تبنينا القول بـان الهبة - 01:14:59

حكم المقبوسة بالنسبة له لكن قبضه في هذه الحالة قبض امانة. قبض يد امانة لانه مستأجر - 01:15:13

وهذا مما يجعل القول بلزوم الهبة في مثل هذه الصورة متوجه عندك اولاً الموهوب اللي هو الموهوب لاحقاً موجود اصلاً في يده
مقيوض يعني وان كان من باب الدقة قيضه ليس على سبيل الملك - 01:15:37

ولكنه ايضاً يقوى لزوم الهمة بالشرط لزوم الهدى بالشرط فهذا اقوى ايرادك اقوى ما اورد الحقيقة يعني في مناقشات في مثل هذا العقد على القول بالتكيف يعني على التكيف بانها همة معلقة ان الهمة قد لا تلزم وانها بالتالي قد يتترتب عليه لكن بحاجة -

عليه بمثل هذا انه الشرط هنا جعلها آهبة لازمة نعم هنا يلزم نعم بالرضا اه هو اه طبعا انت يمكن لو سألت الا يؤدي الى بيع ما لا يملك مثلا - 01:16:15

انا طبعا اوردت عليك هذا لأن الاجابة عنه ايضا واضحة ولانه يراد متكرر هذا لا يترب الالزام بالوعد في الايجار المنتهية بالتمليك حكمه ليس كحكم الالزام بالوعد في بيع المراقبة. لماذا - 01:16:41

من عنده جواب الالزام بالوعد في بيع المراقبة حكمه يختلف عن الزام بالوعد في التأجير المنتهي بالتمليك لا سيما في يعني قضية القضايا وتبيع ما لا يملك لماذا؟ الجواب لأن المؤجر يملك السلعة - 01:16:58

واضح بينما في المراقبة البنك لا يملك وهذا الفرق كبير ومؤثر كذلك بعض من قال بجواز الالزام عفوا بالمنع من الالزام في الوعد بالمراقبة اجاز الالزام بالوعد في الايجار المنتهية - 01:17:22

تمليك ورتب على ذلك ان يعني يتحمل المستأجر اه كلفة معينة في حال عدم اه التزامه اه عفوا ان يترب على المؤجر نفسه كلفة في حال عدم التزامه البيع طيب فيبقى ما اشار له الشيخ محمد من انه الرضا - 01:17:39

ان الرضا غير آه موجود في التمليك فيقال ان هذا يا اخوان موجود في كل في كل آه يعني شرط معلق ما دام في تعليق الرضا محله عند التعليق محله عند التعليق نفسه - 01:18:03

فيقع على وفق الارادة السابقة وبالتالي يعني يمكن ان يحاب. ترى انا لما اجيب عن مثل هذه الاجابات لا ادعني ان هذا العقد من ايهى العقود وانصعها. هو عقد تمثل بالعجز والعجز - 01:18:23

وهو اصلا مستورد ومستجلب من الغرب وتمت معالجة من خلال جراحة تجميلية لهذا العقد ذهبت بعض اعضاءه الاساسية فيها ولكنه انت القضية ان عندك اصل للتصحيح اعمال هذا الاصل لا يعني انا ما يعني الان لا اتبني انه العقد سالم من كل وجه - 01:18:38

ولكنني اقول بان القول تصحيح هذا العقد من جهة اصله بناء على الاصل وهو التصحيح ان الاصل من معاملة الحل قول متوجه وهو قوي الحقيقة ويبقى محل النظر طبعا في ضوابط لمثل هذا العقد مع اعتبار القول بالمنع جدا لا تظن انه جمهور اهل العلم لما يتفقوا -

01:19:02

على المنع من تعليق العقود او اشتراط عقد في عقد انهم انما كانوا يعيثون. حاشاهم ولذلك كلمة انا ارددها ولا زلت لشيخنا الشيخ عبد الكريم الخضير انه قول الجمهور له هيبة - 01:19:24

يعني لا تتجاوز قول الجمهور بسهولة لانه مثلاشيخ الاسلام قال قولا يخالفهم. لا تظن ان مالك واحمد وابو حنيفة والشافعي هؤلاء الائمة الاجراء يجتمعون على قول ضعيف اه لا لا لا يكاد يعني اه يعمل به او ينظر اليه لا ابدا - 01:19:39

ولذلك هذا يعني من ضمنها ضمن الضوابط التي بدأت ولم تنتهي بعد في النظر في النوازل اللي هو مراعاة الاقوال الفقهية ودراستها بشكل اه فعلا متأني تجاوز مثل هذه الاقوال والمدارس الى اقوال بعذ المحققين على جلالتهم او حتى بعذ المتأخرین آه على اهمية دراساتهم وابحاثهم - 01:19:58

هذا الحقيقة لا ينبغي لطالب العلم ان يكون له مسلكا وقت يذهب لو كان الالزام لا هي باقية الالتزام من طرف واحد. ايه حتى لو كان من طرف واحد. هو طبعا اكثر ما يرد يعني هذا الارادة اللي تذكر اللي هو الزم طرف واحد في قضية الالزام بالوعي - 01:20:23 هل يكون آه من الالزام الممنوع التي ترتب عليها المحاذير؟ اما التعليق فموجود التعليق موجود بالنسبة للملزم تصور هو للآخر الخيار كمثل اي عقد ورد عليه خيار لاحد طرف فيه مع عدم اه وجود الخيار للطرف الآخر فتبقي المسألة - 01:21:14

كما هي طيب في نعم هو العلاقة في مسألتي تفضل طيب الاخ سأل عن العلاقة بين حديث جابر وبين التأجير المنتهي بالتمليك نقول ان العلاقة في المسألة التعصيرية اللي هي اشتراط عقد في عقد - 01:21:35

لان جابر عقد مع النبي صلى الله عليه وسلم عقد بيع يعني باوقية قال فبعثه واستثنى حملانه الى اهلي ثم اشترط اثناء هذا العقد الذي ابرمه مع النبي صلى الله عليه وسلم ان يستثنى منفعته وهي - 01:22:02

عملية ايجارة فهو شرط عقد ازارة في عقد بيع لا هو ما استأذن هو ما استأذن هذا ليس استئذن هو استثنى الشرط هذا اشتراط ملزم النبي صلى الله عليه وسلم قبل بهذا - 01:22:17

مع انه اي مع انه عليه الصلة والسلام في الاخر اراد المنفعة جابر فقال تراني مكتنك لاخذ جملك وخذ جملك ودراهمك فهو لك هو احنا استفدنا من الحديث بغض النظر عن النهاية الحقيقة التربوية اللي كانت من النبي صلى الله عليه وسلم - 01:22:35 لكنه لا ينطوي عن الهوى وفعله يستثمر بالنسبة للدرس علاقة غريبة جدا نعم لا في علاقة واظحة بغض النظر عن ما يمكن ان يورد عليها سبب الشرعية ذكرنا في الضوابط - 01:22:53

ينظر الى قواعد الضوابط ومقاصد الشريعة يعني حرمت كثير المعاملات وجهها لو ان كانت في غالب التخمين انها قد تؤول الى علم يا شيخ في عقد الایجار كبير على وحماية كبيرة للتاجر - 01:23:15

يلزمنا الشيخ بمقدم كبير ومؤخر كبير وصيانة الدورية تكون كل شهر كل شهرين يعني يلاحظ انه يأخذ معه قيمة السلعة غير قليلة يا شيخ اعطيك ما يؤكّد كلامك اي نعم - 01:23:37 اه كلمي احد القضاة يقول لدى قضية منتهية بالتمليك شخص دفع سبعين الف كامل الاقساط صار حادث تلفت فيه انتبهوا ترى هذى تطبيق هذا تلفت فيه السلعة السيارة تلفت تماما - 01:23:54

فجاء البنك يقولوا انه العقد بناء على ايش ولكن منفعة لانه اجارة والايجرة ينفسخ العقد بايش تعذر الانتفاع بالولد هلاك المنفعة ففسخ العقد بناء عليها يقول فسخ العقد واعطاني خمس مئة ريال هذا المدعى - 01:24:11 وليس هذه المشكلة المشكلة انه البنك بحكم انه مالك لهذه السلعة قد ابرم مع شركة التأمين عقد تأمين فراح واحد التأمين ايضا واضح؟ لأن الخطأ على الطرف الآخر مئة بالمئة - 01:24:29

المدعى اتى للقاضي يقول انا اريد اريد فقط اني على الاقل اخذ من التأمين اذا كانت السلعة الان تم اخذها انا دفعت سبعين الف هلكت وانا لست متعديا الخطأ على الطرف الآخر فيقوم البنك الان بهذه الطريقة وهذه كل الشركات تسويها لانه عنده عقد تأمين وبما انها مالكة - 01:24:43

كما هم يستثمرون بما انه فهو يقول لك انا مالك مؤجر فانا الذي استحق الظمان كان لي الربح فعلى الظمان وبالتالي يأخذ يأخذ التأمين كاما هذا الحقيقة مما يتربّب على القول بأنه عقد الاجارة هو عقد ايجارة حقيقي ثم يتبعه تمليك - 01:25:04 اما اللي يقولون بأن العقد هذا وهو كثير الحقيقة من الفقهاء وهم قانونيون تقريبا قال تكييف العقد قانونا بيع تقسيط ولذلك في مصلحة الزكاة والدخل وهذا ايضا وردت يعني على المسألة - 01:25:25

كانوا يتناقشون في انه كيف شركات التأجير المنتهي بالتمليك تأخذ منهم نأخذ منهم باعتبارهم ملاك او لانها غلة فتكون الزكاة في الغلات ليست في السيارات نفسها. واضح ان السيارة تؤجر - 01:25:40

فهل تكون كالسيارة المعروضة للبيع فتؤخذ من ثمن السيارة كاملة او من غالتها واقساطها المصلحة توصلت وهي الذي عليه العمل عندها الى انها تأخذ على كامل ما قيمة فعامتها قانونيا وهو رأي بعض الفقهاء انها بيع تقسيط. واذكر شيخنا الشيخ عبد الله بن خليل حفظه الله في قضائه يقضي بان التأجير - 01:26:00

هو بيع برهن وبالتالي يتربّب عليه يعني احكام البيع. ولا يكون كما ذكرت احكام الاجارة الاخ يشير ان الوقت انتهى تماما والاقامة اذا في شيء مهم بعد الصلاة باذن الله تعالى عندنا السلم وسنختصر كثيرا لاجل ان نمر على تطبيقات القرن لانها ايضا مهمة - 01:26:23 والله اعلم رد القول اليه اسلم واحكم وصلى الله وسلم على نبينا نعم يصير اللي يستحق التأمين يستحق الضمان هو المدعى اللي هو المستأجر في الصورة لو ما صار عليها تأمين يستحق اه عوض النسل - 01:26:45

لانه اسلف سيارته يستحق العوز العوز لا الشخص اللي صدمها شخص جا وقتنا في بيتك او اتلف سيارتكم ما يدفع شي اذا اذا في تأمين من التأمين اذا ما في تأمين - 01:27:24 يأخذها من - 01:27:47